

Midocean University

College of Management

Department / Major: Business Administration

اخلاقيات البحث العلمي

Prepared by: Hattan Altalyoni

Supervised by: Dr. Fayez Jrad

Year: 2026

أولاً: المقدمة

البحث العلمي في مجال العلوم الإدارية والاقتصادية يتطلب دائماً الاهتمام بالسلوك الأكاديمي الصحيح، والسبب في ذلك أن وضع الاستراتيجيات أو السياسات لا يعتمد فقط على مجرد تحليل الأرقام والمؤشرات الكمية، بل يرجع في الأساس إلى مدى صحة البيانات المجمعة وأمانة الطريقة المنهجية المستخدمة. وفي هذا الجانب، عندما نتناول إعداد مقترح بحثي يدرس أثر التقنيات المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي داخل المملكة العربية السعودية، نجد أن أخلاقيات البحث تكتسب أهمية كبيرة؛ لأنها ترتبط بشكل مباشر بسرية البيانات الحساسة وحوكمة الأنظمة الرقمية. ومن هنا، يهدف هذا التقرير إلى توضيح المفهوم الأساسي لأخلاقيات البحث، مع شرح الأسباب المنهجية والإدارية التي تدفعنا لكتابته تماشياً مع متطلبات وضوابط جامعة ميدووشن (Midocean University).

أما بالنسبة للمفهوم الخاص بأخلاقيات البحث العلمي (Research Ethics)، فإن الأدبيات والكتب الأكاديمية المستقرة تعرّف هذا المصطلح عموماً على أنه "مجموعة من المبادئ والقواعد الأخلاقية التي تحكم سلوك الباحثين وتوجه قراراتهم طوال فترة العمل على البحث، بدءاً من التصميم وجمع البيانات، مروراً بالتحليل، وصولاً إلى النشر والمشاركة. (Saunders, Lewis, & Thornhill, 2019) "ومن خلال هذا التعريف، يتضح لنا أن الالتزام بالأخلاقيات ليس مجرد إجراء روتيني أو شكلي نقوم به في نهاية البحث لسد خاتمة تنظيمية، بل هو إطار أساسي يضمن حماية حقوق كل الأشخاص المشاركين في الدراسة، ويحمي المجتمع العلمي من مشاكل السرقات العلمية (Plagiarism)، أو تعديل البيانات وتغييرها (Falsification)، أو اختلاق نتائج غير حقيقية (Fabrication).

وفي مجال الإدارة المالية الرقمية وتطبيقات الفينتك تحديداً، يتوسع هذا المفهوم ليشمل جوانب عملية ترتبط بالأمن السيبراني، وسرية معلومات المستخدمين المشفرة، وضمان حياد النماذج الرياضية المستخدمة في التحليل. وبناءً على هذا، فإن التزام الباحث بالشفافية والوضوح يعتبر الأساس الذي يعطي الدراسات الاستراتيجية قيمتها ومصداقيتها عند التطبيق؛ فالأرقام وحدها لا تكفي. ومثل هذا الالتزام الأخلاقي يساعد كثيراً في تقليل التحيز في النتائج، مما يعطي أصحاب القرار والجهات الحكومية في المملكة ضمانات حقيقية وموضوعية عند الاعتماد على هذه البحوث في صياغة الأنظمة واللوائح والقرارات التنفيذية للمؤسسات.

هناك عدة أسباب عملية ومنهجية جعلت من الضروري كتابة هذا التقرير حول أخلاقيات البحث العلمي، ولعل أبرز هذه الأسباب يرتبط بطبيعة المقترح البحثي الحالي الذي يحمل عنوان ("Strategic FinTech Adoption and Financial Inclusion")؛ فهذا البحث يدرس مستويات تبني التقنيات المالية وعلاقتها بالشمول المالي، وهو موضوع يتقاطع بشكل مباشر مع بيانات مالية وسلوكية حساسة جداً تخص الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق السعودي. ومن هنا كان من الضروري وضع خطة واضحة ومباشرة تضمن الحفاظ على السرية التامة وعدم الكشف عن هوية المشاركين، مع الالتزام بعدم ربط الهوية الرقمية لأي شخص ببياناته المالية الحساسة، لضمان عدم استغلال هذه المعلومات في أي أغراض تجارية أو رقابية خارج إطار هذا البحث الأكاديمي المحض.

وفي نفس السياق، تظهر أهمية كتابة التقرير من ناحية الامتثال للأنظمة والتشريعات الصارمة المتبعة في المملكة العربية السعودية، والتي يقودها البنك المركزي السعودي (SAMA) ومكتب إدارة البيانات الوطنية (NDMO). الباحث هنا ملزم بمواءمة طريقته المنهجية مع نظام حماية البيانات الشخصية الصادر في المملكة، للتأكد تماماً من أن طرق جمع البيانات، سواء كانت كمية أو كيفية، لا تخالف القوانين المعمول بها. كما يتطلب الأمر فهم الحدود الأخلاقية والنظامية المرتبطة بالمختبر التنظيمي (Regulatory Sandbox)، لضمان أن التوصيات التي سيخرج بها البحث تتماشى مع متطلبات الاستقرار المالي وحماية حقوق المستهلكين.

ومن ناحية أخرى، يتعلق أحد الأسباب الرئيسية لكتابة هذا التقرير بتفعيل التفكير النقدي والتحوط البحثي الذي يجب أن يتمتع به طالب الدراسات العليا في جامعة ميدأوشن. فعندما يستوعب الباحث هذه القيود المنهجية والأخلاقية في مرحلة مبكرة، يستطيع تحديد المتغيرات الوسيطة في دراسته بدقة، دون المبالغة في تقدير دور الحلول الرقمية مع تجاهل المشاكل الأساسية أو القوانين المقيدة. هذا التوجه يساعد في الانتقال بالبحث من مجرد كلام إنشائي عام إلى تحليل حقيقي يعتمد على الأدلة والمؤشرات الواضحة في الميدان.

أما بالنسبة لأهمية أخلاقيات البحث العلمي، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة تحقيق الموثوقية (Reliability) والصلاحية (Validity) في البحوث التي تتناول التكنولوجيا المالية. فإذا غابت القواعد الأخلاقية أثناء جمع البيانات أو تحليلها، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى أخطاء وعيوب أساسية في النموذج الإحصائي، مما يؤثر سلباً على صياغة أي سياسات اقتصادية مبنية على البحث. ولذلك، فإن الالتزام الأخلاقي يمثل الضمان الأساسي لتحويل نتائج البحث من مجرد أفكار نظرية إلى أدوات عملية يستفيد منها صناع القرار المالي.

ويمكن توضيح دور الأخلاق في هذا الجانب من خلال نقطتين رئيسيتين؛ الأولى هي مواجهة مشكلة الانحياز عند اختيار عينة الدراسة (Selection Bias)، حيث يفرض الواجب الأخلاقي على الباحث عدم توجيه العينة لإثبات أفكار مسبقة في ذهنه. ففي دراسات التكنولوجيا المالية، قد يميل الباحث مثلاً إلى التركيز على الفئات الأكثر استخداماً للتقنية في المدن الكبيرة، ويتجاهل الفئات الأقل وصولاً للخدمات في المناطق البعيدة، وهذا التصرف يضعف الصلاحية الخارجية للبحث ويجعل النتائج غير قابلة للتعميم على المجتمع. والنقطة الثانية تتعلق بنزاهة المعالجة الإحصائية والقياسية، حيث تتطلب دقة النماذج الرياضية المستخدمة الإفصاح الكامل عن المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر في النتائج مثل مستويات الدخل، أو مستوى الوعي المالي، والقيود القانونية. وبالتالي، فإن التلاعب بالأرقام أو حذف القيم الشاذة (Outliers) دون سبب علمي واضح يعتبر خطأ أخلاقياً يفقد الدراسة موثوقيتها وقيمتها في التنبؤ بالمستقبل.

دور الأخلاقيات في حماية المجتمع والاقتصاد الحقيقي

من جانب آخر، لا تتوقف أهمية الأخلاقيات البحثية عند حدود الصرامة الأكاديمية داخل أسوار الجامعة، بل تمتد لتكون خط الدفاع الأول الذي يحمي المجتمع من المشاكل والآثار الجانبية المترتبة على تطبيق التقنيات الحديثة دون تنظيمها بشكل جيد. وفي سياق الشمول المالي تحديداً، تظهر هذه الحماية في منع مخاطر الاستبعاد الرقمي

الذي قد تسببه الخوارزميات، بالإضافة إلى المحافظة على الأمن المالي والسيبراني للأفراد المبحوثين. وبناءً على هذا، فإن الاعتماد على أسس بحثية سليمة يساعد في توجيه السياسات العامة وحماية المستهلك المالي، خاصة عند صياغة الأنظمة واللوائح الخاصة بالبيئة التجريبية التنظيمية.

وعند النظر إلى الواقع نلاحظ أن صياغة بحث منضبط من الناحية الأخلاقية يتماشى مباشرة مع المستهدفات الوطنية الخاصة باستراتيجية التقنية المالية السعودية، والتي تعد ركيزة أساسية في برنامج تطوير القطاع المالي المدرج تحت رؤية عشرين ثلاثين. وهذا الالتزام يسهم في بناء معلومات موثوقة تمكن صناع القرار من معرفة الاحتكاك الفعلي بين الأنظمة القانونية والممارسات الميدانية في السوق. فالهدف الأساسي هو ألا تتحول الحلول الرقمية والتقنية إلى وسيلة لزيادة الفروقات الطبقة أو الجغرافية بين المدن والمناطق النائية، بل تحويلها إلى قنوات تمكين اقتصادي يستفيد منها الجميع.

أما بالنسبة للمبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي عند تطبيقها على قطاع التقنية المالية، فالأمر يتطلب التزاماً واضحاً ومباشراً بهذه القواعد؛ فالتعامل مع البيانات الاقتصادية والائتمانية في المملكة لا يعتمد فقط على الأدوات الكمية، بل يركز في الأساس على ضبط سلوك الباحث نفسه. هذا التوجه يساعد كثيراً في فهم طبيعة العلاقة بين التقييد التنظيمي والابتكار الشامل، ومعالجة المشاكل المرتبطة بفجوة الاستخدام.

وهنا يمكن تفصيل المبادئ الخمسة بشكل عملي ومباشر.

أولاً، مبدأ الأمانة، ويعني ببساطة الالتزام بنقل البيانات والنتائج بدقة تامة دون أي تعديل أو تزوير، مع توضيح الطريقة المنهجية والظروف أو الصعوبات التشغيلية التي واجهت الدراسة لضمان مصداقية البحث. ومثال ذلك في الميدان، أن يذكر الباحث بصراحة النسبة العالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لم تستجب للاستبيان في المناطق البعيدة داخل المملكة، دون أن يلجأ إلى اختلاق إجابات وهمية لتكبير حجم العينة بشكل مصطنع.

ومن ناحية ثانية، يأتي مبدأ النزاهة، والمقصود به الحفاظ على السلوك المهني والوفاء بالاتفاقيات والوعود، والابتعاد عن أي تضارب في المصالح المادية أو الأكاديمية التي قد تؤثر على حياد تقييم السياسات المالية. وتطبيقاً لذلك عملياً، نجد أنه من الضروري رفض الباحث قبول أي دعم مالي غير مشروط تقدمه شركة تقنية مالية ناشئة تعمل في البيئة التجريبية التنظيمية، لكي يضمن الباحث أنه يقيم أثر خدماتها على فجوة الاستخدام بشكل مستقل تماماً ودون أي تحيز.

أما المبدأ الثالث فهو الموضوعية، وتتحقق عندما يفصل الباحث تماماً بين آرائه الشخصية أو توقعاته المسبقة وبين خطوات جمع البيانات وتحليلها، بحيث يترك الأرقام والمؤشرات الميدانية تتحدث عن نفسها دون توجيه متعمد. ومثاله في هذا المجال، أن يعترف الباحث بأن مرونة السياسات النقدية أو الحلول الرقمية قد لا تكون وحدها كافية لتعزيز الشمول المالي الفعلي على أرض الواقع، على الرغم من أن الباحث قد يكون ميالاً من الناحية النظرية لتأييد التوسع التقني ودعمه بشكل مطلق.

وفي هذا الجانب، يجب التركيز أيضاً على مبدأ السرية، وهو يعبر عن الإجراءات والخطوات العملية المتبعة لحماية الهويات الرقمية والبيانات الائتمانية أو السلوكية للمشاركين، ومنع تسريبها أو استخدامها خارج البحث

الأكاديمي، تماشياً مع مع الأنظمة الوطنية لحماية البيانات الشخصية. وتطبيق ذلك يتضح عندما يقوم الباحث بتشفير ملفات الإجابات الخاصة بمتعاملي المحافظ الرقمية في المملكة، واستبدال الأسماء الحقيقية برموز وأرقام عشوائية تمنع ربط هذه المعلومات بأصحابها بشكل نهائي.

وأخيراً، يأتي مبدأ الموافقة المستنيرة، ويعني تزويد المشاركين ببيان واضح وسهل يشرح لهم أهداف البحث، والمخاطر المحتملة، وكيف سيتم استخدام بياناتهم، مع إعطائهم الحرية الكاملة في قبول المشاركة أو رفضها أو الانسحاب في أي وقت يفضلونه. والمثال العملي هنا هو وضع وثيقة إلكترونية واضحة في بداية الاستبيان الرقمي الموجه لمستهلكي الخدمات المالية بالمملكة، بحيث تطلب من المشارك الضغط على زر الموافقة الصريحة قبل أن يبدأ في تعبئة بياناته السلوكية.

التكامل الهيكلي بين المبادئ الأخلاقية والحوكمة التقنية في السوق السعودي

وفي هذا الجانب، يمكن القول إن تطبيق هذه المبادئ الخمسة على المقترح البحثي الحالي، والذي يركز على موضوع تبني التقنيات المالية الاستراتيجية وعلاقته بالشمول المالي، لا يعتبر مجرد إضافة تكميلية أو روتينية للبحث، بل هو أمر ضروري للغاية لضمان جودة التحليل والمقارنة في قطاع الخدمات المالية الرقمية داخل المملكة. فعلى سبيل المثال، نلاحظ أن مبدأ السرية يرتبط ارتباطاً مباشراً بأنظمة حماية البيانات الشخصية المعمول بها في السعودية، كما أن الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين يساعد كثيراً في تقليل التخوف النفسي أو القيود التنظيمية لديهم؛ وهذا بدوره يرفع من جودة وجدية الإجابات التي نحصل عليها من عينة الدراسة، مما ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على صحة وموضوعية النماذج القياسية والإحصائية المستخدمة في دقة النتائج.

ومن ناحية أخرى، فإن الالتزام الصارم بمبدأي الأمانة والنزاهة يعتبر بمثابة حماية أساسية تمنع الباحث من المبالغة وتضخيم الفوائد والآثار الإيجابية للتطبيقات الرقمية الحديثة. بل إن هذا الالتزام يفرض على الباحث دراسة العوائق والمخاطر التشغيلية الواقعية التي تصاحب هذه التقنيات على أرض الواقع، مثل مشكلة الأمية الرقمية لدى بعض الفئات في المجتمع، أو ضعف البنية التحتية والشبكات في بعض المناطق البعيدة. وهذا يفسر أهمية النظرة المتوازنة للبحث. فالهدف في النهاية هو تقديم صورة واقعية وعملية تعكس حقيقة السوق السعودي دون تجميل أو تحيز للأفكار النظرية.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تتحرك البحوث الاستراتيجية في قطاع التقنية المالية ضمن بيئة متغيرة ومعقدة جداً، حيث تتدخل الأرقام والمؤشرات الاقتصادية مع البيانات الحساسة والقوانين المرنة للجهات الحكومية. وفي هذا الجانب، فإن وقوع

الباحث في أي مشكلة أو قضية أخلاقية لا يؤثر فقط على قيمة دراسته العلمية، بل يمتد ليتسبب في مشاكل حقيقية عند تطبيق هذه النتائج في الميدان والاقتصاد الفعلي. ومن أبرز هذه القضايا ما يعرف بـ **الانتحال العلمي**، والمقصود به ببساطة هو الاستيلاء على أفكار أو كتابات أو نماذج مأخوذة من باحثين آخرين ونسبتها للنفس دون ذكر المرجع الحقيقي بدقة. وفي بحوث الإدارة المالية الرقمية، قد يتجاوز الأمر النقل الحرفي ليندخل في نسخ الإطار الهيكلي نفسه؛ ومثال ذلك أن يقوم باحث بدراسة العوامل التي تؤثر على قبول المحافظ الرقمية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض مناطق المملكة، ولكنه بدلاً من بناء نموذجها الخاص يقوم بنسخ مصفوفة المتغيرات بالكامل من دراسة بريطانية طبقت في سوق لندن المالي دون الإشارة للمصدر، ومثل هذا التصرف يتجاهل تماماً الفروقات الكبيرة بين البيئتين ودور البنك المركزي السعودي في إدارة المخاطر.

ومن ناحية ثانية، تظهر مشكلة **التزوير والفبركة** كواحدة من الأخطاء الأخلاقية الجسيمة في العمل الميداني. الفبركة تعني أساساً اختراع بيانات أو أرقام وهمية ليس لها وجود في الواقع، بينما التزوير هو التلاعب المتعمد بالبيانات الفعلية أو تعديل نتائج التحليل الإحصائي أو استبعاد أرقام ومؤشرات معينة دون سبب علمي، والهدف من ذلك عادة هو إجبار النتائج على التوافق مع فرضيات الباحث المسبقة أو إظهار نجاح مبالغ فيه للتقنية. فمثلاً، عند اختبار أثر منصات التمويل الجماعي بالدين التي تعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التنظيمية التابعة للبنك المركزي السعودي، قد تظهر البيانات الميدانية الحقيقية أن أن نسب التعثر الائتماني مرتفعة وتصل إلى 14%، ولكن الباحث بسبب رغبته الشخصية في دعم هذه المنصات وإثبات نجاحها يعمد إلى خفض هذه النسبة يدوياً في المسودة لتصبح 2% فقط، وهذا التلاعب خطير جداً لأنه يضلل أصحاب القرار نحو اتخاذ سياسات قد تضر بالاستقرار الاقتصادي العام.

وعند النظر إلى مشكلة **التحيز المنهجي واختيار العينات**، نجد أنها تحدث عندما يتخلى الباحث عن موضوعيته العلمية وينساق وراء ميوله الشخصية أو ضغوط الجهة التي يعمل معها، مما يؤثر بشكل مباشر على طريقة تصميم أداة الدراسة أو كيفية اختيار الأشخاص المشاركين فيها. وفي بحوث الشمول المالي، تبرز مشكلات مثل تحيز البقاء أو تحيز الاختيار الذاتي كأحد أهم العيوب؛ كأن يعتمد الباحث بشكل كامل على استبيان إلكتروني ينشره عبر منصات التواصل المهني مثل لينكد إن، فتظهر النتيجة أن الغالبية العظمى من المشاركين وبنسبة تقارب 98% يؤكدون سهولة استخدام التطبيقات التمويلية الرقمية. هذا التصميم في الواقع متحيز لأنه يستهدف فئة معينة تعيش في المدن وتمتكنة من استخدام التكنولوجيا، في حين يتجاهل العينات الحقيقية في القرى والمناطق البعيدة الذين يمثلون الفجوة الفعلية والمستهدفة بالشمول المالي أصلاً.

ومن هنا نلاحظ أيضاً أهمية قضية **انتهاك خصوصية البيانات**، والتي تعتبر من الأسس الجوهرية لأخلاقيات البحث في العصر الرقمي، خاصة في مجالات التقنية المالية التي تتعامل مع معلومات سلوكية وائتمانية حساسة للغاية تخص الأفراد والمعاملات المالية. هذا الانتهاك يحدث عندما يفشل الباحث في اتخاذ احتياطات تقنية أو إدارية واضحة تضمن إخفاء الهوية الرقمية للمشاركين، أو عندما يتم استخدام وتداول البيانات في مجالات تفوق النطاق المحدد الذي شملته وثيقة الموافقة المستنيرة. ومثال ذلك في الواقع، أن يقوم باحث في دراسة لتقييم تطبيقات اشتري الآن وادفع لاحقاً بحفظ معلومات الحسابات والمشتريات الشهرية للمبحوثين في ملفات عادية غير مشفرة على سحابة إلكترونية عامة، مما يفتح المجال لتسريب هذه الأنماط الاستهلاكية وبياناتهم الشخصية، وتعرضهم لمخاطر الاستهداف الإعلاني المزعج أو التأثير السلبي على تصنيفهم الائتماني في السوق.

وأخيراً، تأتي قضية تضارب المصالح كعائق حقيقي أمام موضوعية البحث، وتحدث عندما تتداخل المصالح المادية أو الشخصية أو الوظيفية للباحث مع واجبه الأكاديمي، مما يهدد استقلالية النتائج وصياغة التوصيات. وفي البحوث الإدارية المرتبطة بالابتكار المالي، قد يؤدي الحصول على دعم مالي أو العمل كمستشار لشركات القطاع الخاص إلى نوع من الرقابة الذاتية غير المعلنة، مما يمنع الباحث من إظهار السلبيات. فمثلاً، لو كان الباحث يعمل مستشاراً استراتيجياً غير متفرغ لدى شركة تقنية مالية سعودية متخصصة في حلول التمويل الجماعي بالملكية، ويقوم في نفس الوقت بإعداد دراسة لتقييم هذه المنصات، ثم تظهر المؤشرات الميدانية أن هذه الشركات تفرض رسوماً تشغيلية عالية جداً على المستفيدين، ولكنه يختار إخفاء عمله الاستشاري معهم وبصيغ التقرير بأسلوب ترويجي يضخم الإيجابيات، فهنا يتحول العمل من بحث أكاديمي رصين إلى أداة تسويقية مبطنة تضر بنزاهة البحث العلمي.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

وفي هذا الجانب، نجد أن المقترحات البحثية التي تُقدم في جامعة ميدأوشن يجب أن تخضع بشكل أساسي لرقابة وموافقة لجان مراجعة الأخلاقيات المؤسسية، والتي تعتبر بمثابة صمام الأمان لحماية حقوق المبحوثين وضمان سلامة الخطوات الميدانية. وهذا الأمر تزداد أهميته كثيراً في الدراسات التي تتعامل مع بيانات مالية وسلوكية حساسة تخص قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية. ومن هنا نلاحظ أن دور هذه اللجان يتجاوز مجرد التدقيق الإجرائي الشكلي؛ فالهدف الأساسي هو تقييم المخاطر التشغيلية والاقتصادية التي قد تمس المستهلك المالي على أرض الواقع. وبناءً على هذا، تعتمد اللجان على الأنظمة الوطنية الواضحة في هذا الشأن، وعلى رأسها نظام حماية البيانات الشخصية الصادر عن مكتب إدارة البيانات الوطنية لتأكيد التنظيم السليم للبيانات.

ومن ناحية أخرى، يأتي الاعتماد على دليل جمعية علم النفس الأمريكية في طبعته السابعة كمعيار أساسي لضمان الشفافية والترتيب الأكاديمي الصحيح، حيث يوفر هذا الدليل طرقات واضحة ودقيقة لتوثيق الأدبيات السابقة والنماذج المستخدمة في البحث. هذا التوثيق المنضبط يحمي المسودة من العيوب والأخطاء المنهجية، ويساعد في جعل المخرجات الإدارية صالحة للاستخدام والدراسة عند ربطها بخطة الابتكار المالي وتطويرها في السوق الفعلي.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يعتبر هذا الجزء هو التطبيق العملي الفعلي للمبادئ الأخلاقية على موضوع البحث المقترح، والذي يحمل عنوان "التبني الاستراتيجي للتقنية المالية والشمول المالي: تحليل تقييمي في المملكة العربية السعودية". وسأركز هنا على تفعيل هذه المبادئ في الخطوات الميدانية للدراسة لضمان سلامتها الأكاديمية والعملية من خلال أربعة محاور أساسية تتعلق بجمع البيانات وحمايتها والتعامل مع المخاطر المتوقعة.

آليات جمع البيانات بشفافية مطلقة

تتطلب الطريقة المنهجية المتبعة في رصد فجوة الاستخدام وأبعاد الابتكار الشامل تصميماً معلناً وصريحاً لكافة قنوات الاتصال الميداني مع المستهدفين. ويتجسد ذلك في الإفصاح الكامل عن الهوية البحثية والأهداف الاستراتيجية للدراسة عبر بيان تعريفي رسمي صادر عن جامعة ميدأوشن يوضح صفة الباحث والعنوان الدقيق للبحث؛ وكذلك إعلام المشاركين مسبقاً بطبيعة أدوات القياس المستخدمة سواء في المقابلات الشخصية أو الاستبيانات، والحرص الكامل على تجنب الأسئلة الإيحائية أو الموجهة التي قد تضلل المستجيب وتؤثر على دقة إجابته. ومن ناحية ثانية، سيلتزم البحث بتوفير آلية واضحة تتيح للمؤسسات والشركات المشاركة الاطلاع على النتائج العامة والنهائية للدراسة بعد الانتهاء من استخلاص المخرجات الإدارية وتدوينها، مما يعزز الثقة المتبادلة بين الباحث والميدان.

بروتوكولات الحفاظ على السرية وحماية الهويات الرقمية

نظراً لحساسية البيانات المالية والانتمائية والسلوكية التي يستهدفها البحث، فقد جرى وضع ترتيبات أمنية صارمة تضمن إخفاء الهوية الرقمية للمشاركين تماماً، وذلك من خلال استبدال الأسماء والمعلومات التعريفية برموز وأرقام عشوائية غير مترابطة تمنع التعرف على أصحابها. وفيما يتعلق بالجانب التقني لحفظ وتخزين هذه البيانات، سيتم الاعتماد على بيئة تخزين سحابية مغلقة وأمنة تستخدم معيار التشفير المتقدم، وتكون هذه الخوادم متوافقة تماماً مع إطار الحوكمة السحابية الصادر عن هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية في المملكة العربية السعودية. ومن هنا نلاحظ أن صلاحية الوصول إلى هذه الملفات ستكون محصورة فقط على الباحث والمشرف الأكاديمي دون غيرهما، مع الالتزام بتدمير وحذف كافة الملفات الرقمية بشكل آمن ونهائي بمجرد انتهاء الفترة القانونية المحددة للاحتفاظ بالبيانات الأكاديمية.

آليات الحصول على الموافقة المستنيرة

وفي نفس السياق، سيتم تفعيل آليات الحصول على الموافقة المستنيرة عبر مسارين مختلفين بحسب أداة الدراسة المستخدمة لضمان حرية المشاركة؛ ففي المسار الرقمي الكمي، سيتم إدراج وثيقة موافقة إلكترونية في الواجهة الأولى للاستبيان، بحيث لا يستطيع المشارك الانتقال إلى الأسئلة إلا بعد الضغط الصريح على خيار يفيد بموافقة الطوعية على البدء. أما في المسار الكيفي الذي يعتمد على المقابلات المعمقة، فسيتم إرسال نموذج موافقة خطي مسبقاً عبر البريد الأكاديمي الرسمي التابع لجامعة ميدأوشن للحصول على التوقيع الرقمي للمشارك قبل موعد المقابلة بوقت كافٍ. وفي كلا المسارين، يتم التأكيد بشكل قاطع وواضح للمشاركين على حقهم الكامل في الانسحاب من الدراسة أو رفض الإجابة على أي سؤال في أي مرحلة دون أن يترتب على ذلك أي مسؤولية أو تبعات.

مصفوفة المخاطر المتوقعة واستراتيجيات التخفيف

وعند النظر إلى الواقع الميداني، يتوقع البحث مواجهة مجموعة من المخاطر والصعوبات التنظيمية والتقنية التي تتطلب وضع استراتيجيات واضحة لتخفيف أثرها على سير الدراسة. أولى هذه المشاكل هي مسألة الاحتكاك التنظيمي والتحفظ المؤسسي من قبل شركات التقنية المالية الناشئة، حيث قد تخشى إدارات الالتزام في هذه الشركات من كشف تفاصيل خوارزميات الائتمان الرقمي أو مشاركة معطيات ترتبط بالبيئة التجريبية التنظيمية

التابعة للبنك المركزي السعودي. ولمواجهة هذا التحفظ، سيقوم الباحث بتقديم خطابات دعم رسمية ومختومة من عمادة الدراسات العليا بجامعة ميدأوشن لتوضيح أن الهدف من البحث أكاديمي بحت، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات متبادلة لحفظ السرية وعدم الإفصاح تضمن عدم نشر أي تفاصيل قد تضر بالميزة التنافسية لهذه الشركات في السوق.

ومن ناحية ثانية، تبرز المخاطر السيبرانية واحتمالية اختراق البيانات السلوكية والمالية المخزنة، وهي مشكلة قد تمس الأمن المالي للمبحوثين وخصوصيتهم الرقمية؛ ولتخفيف هذا الخطر، يلتزم البحث بالامتثال الكامل للضوابط الأساسية للأمن السيبراني الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، مع الاعتماد على أدوات لجمع البيانات تدعم خاصية المصادقة الثنائية، ونقل البيانات الخام مباشرة لمعالجتها في بيئة عمل محلية ومعزولة عن شبكة الإنترنت لمنع أي اختراق خارجي.

ولكن تبين أيضاً أن هناك مشكلة أخرى ترتبط بتحيز الاستجابة الناتج عن الرغبة في الملاءمة الاجتماعية، حيث قد يميل بعض المشاركين إلى المبالغة وتضخيم قدراتهم التقنية أو وضعهم المالي لتفادي الإحراج، مما يعطي نتائج تفاؤلية غير دقيقة حول ردم فجوة الاستخدام. ولذلك، تم التعامل مع هذا الأمر من خلال إدراج أسئلة تحقق متقاطعة وغير مباشرة داخل تصميم الاستبيان لقياس السلوك الفعلي للمستجيب بدلاً من الاعتماد على تقييمه الذاتي المطلق.

وأخيراً، هناك خطر يتعلق بالإقصاء المنهجي للفئات الأكثر حاجة للشمول المالي، لأن الاعتماد التام على الوسائل والأدوات الرقمية قد يستبعد كبار السن، أو الأشخاص الذين يعانون من الأمية الرقمية، وكذلك أصحاب الدخل المحدود في المناطق البعيدة والنائية. وبناءً على هذا، سيعتمد البحث على استراتيجية التثليث الميداني، من خلال تخصيص جزء من العينة لجمع البيانات بالطرق التقليدية، كالنزول الميداني لإجراء مقابلات شخصية مباشرة وتوزيع استمارات ورقية مبسطة بالتعاون مع مراكز التنمية الاجتماعية في تلك المناطق الواعدة، لضمان تمثيل كافة فئات المجتمع بشكل عادل ودقيق في المخرجات النهائية للبحث.

الحوكمة الأخلاقية لمرحلة النمذجة القياسية وتحليل البيانات

لا تنتهي المسؤولية الأخلاقية للباحث عند استكمال العمل الميداني، بل تمتد لتشمل مرحلة هندسة البيانات عبر (Outliers & Missing Data) ومعالجتها إحصائياً: (أ) التعامل الموضوعي مع القيم الشاذة والمفقودة والإفصاح عن وجودها. (ب) الحياد في اختبار الفرضيات (Robust Estimation) أساليب التقدير الحصينة والاستنتاج الإداري، حيث يلتزم الباحث بنشر النتائج كما هي حتى لو أظهرت عدم وجود أثر ذي دلالة (HARKing) إحصائية، مع الابتعاد عن تطويع الأرقام أو إعادة صياغة الفرضيات بعد ظهور النتائج.

(النسخة السابعة) APA سادساً: التوثيق الأكاديمي والائتمان العلمي وفق دليل

بعزو كافة الأطر النظرية (In-text Citation) يتم تطبيق هذا المعيار عبر: التوثيق الفوري في المتن والمؤشرات الاقتصادية إلى أصحابها الأصليين باستخدام صيغة (المؤلف، السنة)؛ وبناء قائمة المراجع الشاملة

لتمكين لجان (DOIs) المرتبة هجائياً في نهاية المقترح البحثي مع توفير الروابط الرقمية (Reference List) والمحكمين من التحقق من دقة المصادر وموثوقيتها IRB.

سابعاً: الخاتمة

وبناءً على كل ما تقدم من تحليل وتفصيل في هذا التقرير، يتضح بشكل جلي أن أخلاقيات البحث العلمي لا يمكن اختصارها في مجرد إجراءات روتينية أو معاملات ورقية شكلية، بل هي ميثاق أساسي يمنح الدراسات الإدارية والاقتصادية قيمتها ومصداقيتها العلمية عند التطبيق في الميدان. وفي بيئة حركية ومتغيرة مثل قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية، حيث تتداخل خوارزميات الابتكار مع تفاصيل الاستقرار المالي وحقوق المستهلكين، يصبح الالتزام الصارم بهذه القواعد هو الخيط الفاصل بين إنتاج معرفة حقيقية تسهم في التنمية المستدامة، وبين خروج بيانات مشوهة قد تؤدي إلى تبني سياسات اقتصادية غير محسوبة المخاطر من قبل الشركات أو الجهات الحكومية.

ومن ناحية ثانية، فإن الالتزام الفعلي بالمبادئ الأساسية التي ناقشناها مثل الأمانة والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة، وتجنب المشاكل الكبيرة كالانتحال والتزوير والتحيز وانتهاك خصوصية البيانات وتضارب المصالح، يسهم بشكل مباشر في صيانة الثقة المجتمعية والمؤسسية من خلال طمأننة المشاركين في الدراسة. وهذا التوجه يحمي أيضاً الصلاحية والموثوقية المنهجية ويمنع تحيز العينات في القرى والمدن على حد سواء، مما يساعد في إرشاد صناع السياسات العامة، بحيث يتحول البحث في نهاية المطاف إلى وثيقة استشارية موثوقة يعتمد عليها البنك المركزي السعودي لتطوير البيانات التجريبية التنظيمية تماشياً مع مستهدفات رؤية 2030.

وخلاصة القول، إن دراسة التبني الاستراتيجي للتقنية المالية وعلاقته بالشمول المالي لا تهدف فقط إلى رصد الأرقام والمؤشرات الكمية، بل تسعى بالدرجة الأولى للتأكد من أن هذا الابتكار عادل وآمن وشامل للمجتمع والاقتصاد الحقيقي. والالتزام بالأخلاقيات البحثية يظل هو الضمانة الوحيدة لكي لا تتحول التكنولوجيا والحلول الرقمية إلى أداة استبعاد رقمي تضر ببعض الفئات، بل تبقى قناة تمكين اقتصادي مستدام وصادق يخدم مصلحة الجميع.

ثامناً: المراجع

(Arabic References) أولاً: المراجع العربية

البنك المركزي السعودي [ساما]. (2022). تقرير التقنية المالية في المملكة العربية السعودية: تمكين منظومة الابتكار والشمول المالي. الرياض: الأمانة العامة للبنك المركزي السعودي. مسترجع من

<https://www.sama.gov.sa>

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. (2021). تنظيمات حوكمة البيانات السحابية وحماية البيانات الشخصية في (NDMO). قطاع التقنية. الرياض: مكتب إدارة البيانات الوطنية.

(English References) ثانياً: المراجع الأجنبية

Al-Rahmi, W. M., & Al-Maatouk, Q. (2024). Determinants of strategic FinTech adoption and its role in enhancing financial inclusion among SMEs: An empirical evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Financial Studies*, 12(1), 45–68.
<https://doi.org/10.3390/ijfs12010045>

American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). <https://doi.org/10.1037/0000165-000>

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19. World Bank Group. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1897-4>

Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). Research methods for business students (8th ed.). Pearson Education.